

بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الثقة بمهنة المحاسبة

د ظاهر شاهر القشي – جامعة الشرق الاوسط

المدقق، العدد ٨٧-٨٨ شباط ٢٠١١، الاردن

من يتتبع الأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير، وتحديدًا منذ مطلع عام ٢٠٠١ ولغاية يومنا هذا يستشعر أن مهنة المحاسبة تمر بأزمات حقيقية لم يسبق أن شهدتها هذه المهنة من قبل، بدأ من أزمة الانهيارات التي حدثت لشركات عالمية، ومرورا بالتغييرات التي حدثت على الحوكمة وانتهاء بالأزمة المالية العالمية.

أعتقد بأن الأزمة المالية العالمية الحالية بدأت مع نهاية عام ٢٠٠١ وتحديدًا بعد الأحداث التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١-٩-٢٠٠١، ولكنها كانت بشكل مبطن بدأ يظهر للعلن تدريجياً حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، ومما هو ملاحظ أيضاً بأن مهنة المحاسبة اخذت بالتأثر منذ ذلك التاريخ ولغاية الآن وبشكل سلبي. ما يستحق النقاش والجدل حوله هو حقيقة أن مهنة المحاسبة تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة، وما حدث خلال العقد الماضي جعل البيئة المحيطة بهذه المهنة بشكل عام ومستخدمو البيانات المالية بشكل خاص يفقدوا الثقة إلى حد كبير بهذه المهنة، والمقصود مهنة المحاسبة والتدقيق معاً.

ما سوف تحاول ان تركز عليه هذه المقالة المتواضعة هو وباختصار محاولة الإجابة على عدد من الأسئلة التي قد تدور في أذهان جميع من لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة في البيانات المالية، وذلك من منطلق أن البيانات المالية تعد المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي الذي يحكم العلاقة بين المالك والإدارة والتي تقوم عليها نظرية الوكالة بشكل كامل.

قد يكمن إيجاد الحل في محاولة الجميع نحو إيجاد إجابات علمية ومنطقية لجميع الأسئلة التي قد تدور في الأذهان حول اسباب تراجع الثقة بمهنة المحاسبة، وذلك من خلال استعراض الأحداث الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد منذ مطلع عالم ٢٠٠١، وربط تلك الأحداث بمهنة المحاسبة، ومن ثم نقاشها نقاشاً فكرياً فلسفياً، وإيجاد حلقة الوصل التي تبين بداية أزمة الثقة.

يتضح من الأزمة المالية العالمية بأنها أزمة ليست بسيطة وقد تعد من أسوأ الأزمات التي تمر بالعالم منذ أكثر من عدة عقود، وقد قال البعض عنها أنها أزمة الأزمات وخصوصاً أنها بدأت من قطب العالم الأول الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العالم بكل أقطاره بالتأثر بها وبشكل متسارع وغير مسبوق، وقد بدأت علامات الركود الاقتصادي بالظهور. لقد بدأ العديد من رموز الاقتصاد جنبا إلى جنب مع رموز السياسة بكيل الاتهامات لجهات التشريع المحاسبي وبأنها السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة. واعتقد شخصياً بأن الخطر الحقيقي الذي يكمن وراء أي أزمة مالية سابقة أو حالية ومن وجهة نظر مهنية ينصب على فقدان الثقة بمهنة المحاسبة وخصوصاً من قبل مستخدمي البيانات المالية، وفي حالة تأزم هذه الثقة قد تصبح مهنة المحاسبة والتدقيق عديمة الجدوى، وهنا سوف تبدأ أي أزمة مالية بالتفاقم بشكل قد يكون قاتل اقتصادياً.

مما سبق يتضح لي أن إعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنتي المحاسبة والتدقيق أمراً عاجلاً لا بد تداركه، ولهذا اعتقد من المهم جداً ان نبحث عن اجابات لعدد من الاسئلة التي يمكن ان خصها: كيف ومتى بدأت أزمة الثقة بهذه المهنة التي تتمتع بعدد من الصفات الرائدة والتي يتصدرها صفة الشفافية والموضوعية والنزاهة؟ ومن هو المتسبب في خلق هذه الأزمة؟ وما هي آثار أو انعكاسات هذه الأزمة؟ وعلى من؟ وما هي الحلول الناجعة لإعادة الثقة بهذه المهنة، وحل هذه الأزمة الخطيرة؟

قبل الخوض والتعمق في التساؤلات التي تطرحها هذه المقالة المتواضعة فأني وبرأي متواضع اكاد اجزم وبشكل لا يقبل الشك أن أزمة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنتي المحاسبة والتدقيق مرتبطة

بشكل مباشر بالأزمة الأخلاقية المرافقة لمهنتي المحاسبة والتدقيق، ولهذا يجب أولاً التعرف على الأخلاقيات، وما تعنيه هذه الكلمة.

الأخلاقيات

يجب أن تتعدى الأخلاقيات المهنية المبادئ الأخلاقية للفرد العادي، بحيث يجب أن تصمم المبادئ خصيصاً لسلوك الشخص المهني وأن تكون مناسبة لأغراض عملية ومثالية، ويجب أن تكون القواعد المهنية مصممة لتشجع السلوك المثالي للشخص المهني، وأن تكون واقعية وقابلة للتطبيق في آن واحد وحتى يكون لها معنى فإنها يجب أن تكون فوق القانون ولكنها أقل من المثالية.

وعلى سبيل المثال فقد منحت الولايات في أمريكا المهنيين حق ممارسة المهنة بصورة احتكارية، حيث أنه في معظم الولايات لا يحق إلا لمدقق الحسابات القانوني "CPA" بالتوقيع على تقرير المدقق، وبالمقابل فإنه يترتب على المهنيين الالتزام بالتصرف تجاه منفعة المجتمع بما يحقق لهم المنفعة، وتفرض قواعد السلوك المهني من قبل المهنة على أعضائها الذين يقبلون طواعية معايير السلوك الأخلاقي بشكل أكبر من تلك المفروضة من قبل القانون. وتؤثر قواعد السلوك المهني على سمعة المهنة ومدى الثقة فيها.

المؤشرات التي تدل على حدوث خلل بأخلاقيات المهنة

أصبح موضوع الأخلاقيات واتخاذ القرار الأخلاقي يحتل مكانة هامة في وقتنا الحالي، حيث أدت زيادة المنافسة بين المدققين في الآونة الأخيرة إلى صعوبة التزام مدقي الحسابات بالسلوك الأخلاقي، حيث أصبح همّ المدقق في كيفية الحفاظ على العميل والمحافظة على مستوى معين من الأرباح أكثر من الاهتمام بتقديم خدمات تدقيق ذات نوعية عالية، وتم ممارسة الضغوط على المدراء من قبل المساهمين، والدائنين، والأطراف الأخرى المتأثرة بالأداء المالي، ولن نندهش إذا علمنا بأن إحدى الدراسات قد كشفت بأن أكثر من ٧٠٠ مهني يقولون بأنهم يواجهون كثيراً من الضغط نتيجة التزامهم بقواعد السلوك المهني، كما وضعت شركة انرون ووردكوم وكويست وجلوبال كروسينج و تيكو علامة سوداء على مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، حيث تكبد المستثمرون ٤٦٠ مليار دولار خسارة نتيجة الاستثمار في هذه الشركات، وقد استبدلت نكات المحامين بنكات مدقي الحسابات.

موقع مهني المحاسبة حالياً ودرجة الثقة العامة بهم

كان مدققو الحسابات القانونيين تاريخياً يتم ترتيبهم بين أكثر المهنيين الذين يوثق بهم، لكن ترتيبهم وصل إلى مرتبة المحامين ورجال السياسة وبانعي السيارات المستعملة في القائمة الأمريكية في من تثق؟ "Who do You Trust؟"، خلال فترة قصيرة من الأشهر نتيجة لانهييار شركة انرون. وقد دلّ المسح الذي قامت به Minority Corporate Counsel Association and Decision Quest Gauged Juries حول ردود الفعل تجاه سوء التصرف من قبل المدققين، على أن نسبة ٧٣% من الأفراد الذين خضعوا للمسح يعتقدون بأن مدقي الحسابات يفعلون ما يأمرهم به عملائهم، وحتى لو تطلب ذلك سلوك غير صادق، وفي جريدة USA Today/CNN صرح Gallup Poll بأن نسبة مماثلة من المقترعين يعتقدون بأن التدقيق المالي للشركات الضخمة يخفي المعلومات السيئة عن الشركة وبشكل كبير، حيث بين أن ما نسبة ٤٩% من الذين اقترحوا يؤمنون بأن شركات التدقيق تستحق "كثيراً" من اللوم عن الانهييارات الأخيرة للشركات، بينما يعتقد فقط ٢٩% من الذين اقترحوا بأن شركات التدقيق تستحق "قليل" من اللوم عن الانهييارات الأخيرة للشركات، وبشكل مشابه يعتقد ٧٠% من المقترعين بأن الممارسات التي أدت إلى انهيار شركة انرون تمارس أيضاً في الشركات الكبيرة الأخرى، وأعلن في المسح Decision Quest بأن ٨٠% من الذين اقترحوا يعتقدون بأن شركة انرون ووردكوم عبارة عن جزء من الجبل الجليدي tip of the iceberg.

اعتقد بأن مهنة المحاسبة ومنذ عقد كامل بدأت بالتراجع بشكل خطير جداً لم يسبق له مثيل، وبالطبع رافق هذا الانحدار تراجع ثقة مستخدمي مخرجاتها بها، والدليل يمكن تتبعه كالتالي:

أولاً: بدأ انهيارات شركات عملاقة مترافق معها ثبوت تواطؤ شركات استشارات مالية

ثانياً: إعادة هيكلة مفهوم الحوكمة، الذي ركز بشكل اساسي على القوانين التي تحكم عملية التدقيق الخارجي

ثالثاً: اتهام معايير القيمة العادلة بتورطها في نشوء الازمة المالية العالمية هذه العناصر الثلاثة كان لها اثر كبير ومباشر على تفاقم ازمة ثقة مستخدمو البيانات المالية بمهنة المحاسبة بشكل عام، ومن البديهي ان الهدم يكون اسرع من البناء، واعادة البناء امرا يصبح في غاية من الصعوبة، وخصوصا في ظل تفاقم الازمة المالية العالمية.

يراودني في هذا المقام مقولة قالها الراحل العظيم الاستاذ الدكتور نعيم دهمش رحمه الله "ان العيب لا يكمن في القوانين، ولكنه يكمن في المطبقين لها"

وانا وبالاتفاق لما اشار اليه الاستاذ الدكتور نعيم دهمش اقول ان العيب لا يمكن تداركه الى في محاولة اكساب مطبقي القوانين واعز تلقائي يعزز عملية التزامهم الاخلاقي بشكل تلقائي، ولكن كيف؟

في الختام قد يبدو ان اعادة ثقة مستخدمو البيانات المالية بمهنة المحاسبة امرا صعبا ان لم يكن مستحيلا، ولكنني اعتقد انه امرا ممكنا ان استطاع القائمين على المهنة اكساب المهنة بعدا دينيا كالبعد الاسلامي مثلا وضمنوا اخلاقياتها مبادئ اسلامية حنيفة. فقد ان الاوان ان نطرح للعالم الغربي وجهة نظرنا وان تعاليم الاسلام قد يكمن بها الحل الناجع للعديد من المشاكل الاقتصادية بشكل عام ومشكلة ازمة الثقة بشكل خاص.